

الحكامة الاقتصادية والعولمة

An economic Governance and Globalization

محمد علي حمود علي الدياشي ،*

المعهد الوطني للعلوم الادارية - هياج الحجابان (اليمن)، mohameddyashi5000@yahoo.com

ملخص: إن النظر للعولمة كنوعاً من أنواع الهيمنة الاقتصادية ونفي الآخر وفرض نمط واحد للاستهلاك والسلوك وشكل من أشكال النقل لسلطات الدولة لصالح قوى خاصة ذات مصالح عالمية هي وبلا شك نظرة تتطلب البحث في جذر هذه المسألة كنوع من توجيه الحكامة في بعدها الاقتصادي نحو مشروع التنمية الشاملة، وما يؤيد هذه النظرة هو: استطاعة العديد من الأنظمة الاقتصادية النامية تجاوز هذه المعضلة ومنافسة الاقتصاديات العملاقة، ومن هنا نستنتج أن العولمة ليست سوى منظومة من العلاقات المتشابكة بين مجموعة من النظم الاقتصادية تطورت مع الزمن وأصبحت صيرورة رأسمالية تحول فيها خط الإنتاج الرأسمالي لصالح تلك المجموعات التي التزمت بمعايير الجودة فأصبحت تمتلك القدرة على منافسة المنتجين في عقر مواطنهم، الأمر الذي ساهم في توجيه سلوك المستهلك العادي في مختلف الأسواق الذي أصبح يفاضل بين البدائل المتاحة بين يديه ليقرر ما يستهلكه.

كلمات مفتاحية: العولمة؛ الحكامة؛ الاقتصادية؛ المستهلك؛ الاسواق

Absract :

The consideration of globalization as a kind of world economic dominance, negation of the other, imposition of a single pattern for consumption and behavior and a type of transferring the state power to global interest private powers is demanded investigating the root of this issue as a type of the governance in its economic dimension towards the comprehensive development project. What supports this view is that many developing economic systems can overcome this dilemma and it can make competition with giant economic system in the world. Hence, we find that globalization is just only a line of an integrated relationships between a groups of economic systems that has evolved over time and become a capitalist process in which the capitalist production line has turned in favor of those groups that have complied with quality standards and have the ability to compete with other producers in their own countries. This matter helps in direction of the consumer's behavior. For that, the consumer in the different markets had able to compare between the productive alternatives available to decide what he should buy

Keywords: Globalization; Governance; Economic; Consumer; Markets

*المؤلف المراسل: د. محمد علي حمود علي الدياشي ، الإيميل: mohameddyashi5000@yahoo.com

1. المقدمة:

إن نجاح الأنظمة في تحقيق الرخاء الاقتصادي يعتمد أساساً على حل مشكلاتها الاقتصادية والقدرة على تحقيق أهدافها التنموية، إذ إن تحقيق النفع الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع وإمكانية الوصول إلى درجة معينة من الاكتفاء الذاتي والرّفاه الاجتماعي الداخلي لا يتأتى، إلا من خلال تبني حكاما اقتصادية

ناجعة قادرة على فتح المجالات أمام الاستثمارات بجميع أصنافها وتوجيهها نحو القطاعات الحيوية المختلفة التي تخدم الجانب الاقتصادي لضمان الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المادية والبشرية المتاحة، وعلى هذا الأساس سعت الأنظمة الاقتصادية المختلفة خصوصاً تلك التي تعاني تباطؤ ملحوظاً في نموها إلى الإسراع في القيام بتدخلات اقتصادية لإصلاح الاختلالات لغرض النهوض بمنظوماتها التنموية بكافة تجلياتها بالمستوى الذي يضمن نجاح تنمية متوازنة قادرة على المنافسة الاقتصادية والصمود أمام مختلف التحديات التنموية التي فرضها النظام الاقتصادي العالمي الجديد المصبوغ بطابع العولمة الرأسمالية.

لقد أثبتت تجارب الأنظمة على مر العصور أن تبني منظومة سليمة للحكامة عمومًا والحكامة الاقتصادية خصوصًا يساهم إلى حد كبير في تطور نوعية المشروعات التنموية ويفسح المجال أمام دخول وتنافس رؤوس الأموال المحلية والخارجية في الحصول على امتيازات استثمارية داخل تلك الأنظمة، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على نهضة اجتماعية ومشروعات اقتصادية متنوعة ناهيك عن مزايا أخرى تساعد تلك الأنظمة على الرقي والتطور ولعل من أبرزها على الإطلاق نقل وسائل التكنولوجيا الحديثة من خلال توطين الصناعات وكذا تبادل الخبرات والتجارب العلمية والعملية في شتى المجالات... الخ.

من جهة أخرى، ساهمت التحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة في ظل العولمة والانفتاح والتحرر الاقتصادي على تعزيز المكانة الرأسمالية وفتحت المجال للمنافسة في خلق كيانات اقتصادية عملاقة، الأمر الذي جعل العديد من الأنظمة الاقتصادية تعيد حساباتها للبحث عن آليات مقارنة في مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية تتوافق مع تلك التحولات وذلك من خلال إتباع أساليب تقوم على الترشيد الاقتصادي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها الإدارة الحكومية في إعادة تقويم دور القطاع الخاص، إذ يمكن أن يلعب هذا القطاع دورًا كبيرًا كشريك في الإدارة، بيد أن ذلك يكون رهن المسؤولية الاجتماعية الملقاة على كاهله، حيث من الممكن أن يواجه هذا القطاع بعض الإكراهات التي تحد من قدرته على القيام بدوره كشريك فاعل خصوصًا في الدول النامية التي لازالت بعضها يعاني نوعًا من الطبيعة الاحتكارية للقطاع الحكومي وطبيعة البيروقراطي وضعف الدور الموكل للقطاع الخاص، الأمر الذي يترتب عنه العديد من المشاكل على النظام التدييري لهذا القطاع فينعكس ذلك بصورة مباشرة على دوره كأداة محركة للعجلة الاقتصادية، ومن هنا فإن تجاوز العولمة الرأسمالية أصبح في العصر الحاضر أشبه بالتغريد خارج السرب، وعليه بات على الأنظمة الاقتصادية تفكيك جزئياتها ومحاولة تكيفها مع ما يتوأكب مع تطلعاتها في تحقيق غاياتها المنشودة وقد نجحت بعض الأنظمة في ذلك كالنظام الصيني الذي استطاع النهوض رغم نظام الحكم الاشتراكي فيه، بينما على النقيض من ذلك أخفقت بعض الأنظمة الرأسمالية في تحقيق تلك الغاية وأصبحت عاجزة في إيجاد الأرضية الملائمة المواكبة لاستيعاب معطيات العولمة المختلفة وتوالت فيها الأزمات.

2. مفهوم الحكامة الاقتصادية:

يتطلب تحديد الحكامة الاقتصادية تحليل المحيط الاقتصادي ومعرفة الأبعاد الأخرى التي تجعل من ذلك المحيط منظومة اشتغال وركيزة جوهرية للعملية التنموية الشاملة وهذا هو جوهر الحكامة من المنظور الاقتصادي، بيد أن المفهوم الحديث للحكامة في إطارها الاقتصادي باتت تتجاذبه العديد من المتغيرات لعل من أبرزها على الإطلاق تفشي ظاهرة العولمة والاقتصاد الحر الذي فرضه النظام الرأسمالي للاقتصاد العالمي وبذلك أصبح مفهومها قرين التغيرات الاقتصادية العالمية ونتاج لعملية التطور في ذلك النظام، وعلى هذا الأساس فإن تأثير متغيرات النظام الاقتصادي العالمي المصبوغ بطابع العولمة الرأسمالية ألقى بتبعاته على الحكامة في توجيهها الاقتصادي نحو مشروع التنمية الشاملة مما أكسبها أبعاد أكثر شمولية.

لقد باتت الحكامة في الشأن الاقتصادي ضرورة حتمية تفرض نفسها على الدول المتقدمة والنامية على الحد سواء، بيد أن الاهتمام بها تشتد وتيرته في الدول النامية نظرًا للأوضاع المزرية التي تعيشها على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية، السياسية، الحقوقية، وكذا تفشي مجموعة من الأزمات المتمثلة في انتشار الفساد بشتى أصنافه والتضخم والبطالة والفقر... الخ، الأمر الذي جعل من الحكامة في الجانب الاقتصادي مطلبًا حتميًا للخروج من هذا الوضع وتجلى ذلك من خلال تبني مجموعة من التدخلات المباشرة والغير مباشرة للتغلب على الإكراهات التنموية المختلفة.

بناء على المعطيات سالفة الذكر، انحصر مفهوم الحكامة الاقتصادية ليعنى به مجموعة التدخلات الاقتصادية التي تتأتى استجابة لحاجة اقتصادية أو لمعالجة الاختلالات المؤثرة على بنية النظام الاقتصادي من أجل تحقيق نمو وانتعاش ودينامكية لذلك النظام على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وعلى هذا الأساس قد تطرح الحكامة في بعدها الاقتصادي إشكالية أساسية تتلخص في واقع ودور وحدود التدخل الاقتصادي للدولة خصوصًا وأن هذه الأخيرة واكبت التوجه المذهبي الكلاسيكي بين كلا النظريتين الشيوعية والرأسمالية الليبرالية، كما أن دور الدولة في العصر الحديث تغيرت أنماطه تبعًا للواقع الاقتصادي العالمي الذي فرضته العولمة الاقتصادية كواقع لا مناص منه بالنسبة لجميع الأنظمة الاقتصادية العالمية والتي كان لها تأثير واضح المعالم على دور الدولة الاقتصادية الحديثة، الأمر الذي انعكس على نموذج الحكامة في هذا الجانب، ومن هنا يمكن اعتبار الحكامة الاقتصادي بكونها نوعًا من التدخلات اللازمة لاصطلاح الاختلالات في النظام الاقتصادي قصد مواكبة الاقتصاديات العالمية بالمستوى الذي يكفل تحقيق أكبر قدر ممكن من الإشباع لحاجيات المواطن من السلع والخدمات مع الحرص المطلق لإيجاد نظام اقتصادي متكامل ومتماسك قادر على مواجهة كافة التحديات التنموية قصد تحقيق الرفاه الاقتصادي لجميع أفراد المجتمع لضمان قدرته على التطور وزيادة قدرته على المنافسة.

3. تكامل الحكامة الاقتصادية والتنمية :

كان لتطور مفهوم التنمية أثرًا بارزًا في ظهور الحكامة عمومًا والحكامة الاقتصادية خصوصًا، حيث بدأت العديد من الأنظمة الاقتصادية الحديثة تبني تنمية إنسانية شاملة تستند إلى الرأسمال الاجتماعي، فقد تبين أن تحسين الدخل القومي لا يعني تلقائيًا تحسين حياة الفرد العامل فحسب بل يتطلب عملية تكامل مدروسة بين مختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية بالمستوى الذي يكفل الموازنة بين تلك الأبعاد بالمستوى الذي يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية ويساعد في تكاملها لتحقيق نجاعة تنمية شاملة قادرة على النهوض بالنظام الاقتصادي نحو مراكز مرموقة.

إن جوهر العملية التنموية في أي نظام اقتصادي هو السعي إلى تنمية قدراته واستغلال الفرص المتاحة بالمستوى الذي يكفل تحقيق عدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع، بيد أن هذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبني نوعًا من الحكامة الناجمة القائمة على المشاركة عبر تفعيل دور الأحزاب السياسية المختلفة وضمان تعددها وتنافسها وكذا أيضًا ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني فالعملية التنموية السليمة لا يكتمل توفرها إلا بوجود استقرار اقتصادي ضمن إطار سياسي متزن ونطاق ديمقراطي قائمًا على التعددية وقادرًا على تنظيم النشاطات الاقتصادية وتنمية الموارد بأسلوب فعال ومتوازن ومتعاون اجتماعيًا وبذلك تستطيع عجلة التنمية السير قدمًا في طريق الرخاء كون التنمية منظومة مجتمعية تتطلب نوعًا من الحكامة الاقتصادية القادرة على وضع خطط تنموية وتنفيذها عبر تهيئة كادر بشري قادر على استثمار الموارد الطبيعية وتطويرها وذلك من خلال اعتماد رؤى إستراتيجية تكفل توظيف أمثل مثل تلك الموارد .

إن الواقع الاقتصادي لا يمثل سوى انعكاس مباشر للوضع السياسي في معظم حالاته، فالتناحر السياسي وما ينتج عنه من شلل للإدارات والمؤسسات المختلفة كلها عناصر مؤثرة في عملية النمو الاقتصادي تنعكس بصورة أساسية على المالية العامة وتودي إلى فوضى في الأنفاق العام والحماية وعجز في ميزان المدفوعات وما إلى ذلك، الأمر الذي ينعكس على مستوى الأمن الاقتصادي ويلقى بتبعاته المختلفة على القطاعات الحيوية كالأستثمارات والسياحة وغيرها... وهذا ما نلاحظه جليًا في الأنظمة الاقتصادية النامية التي لازال واقعها التنموي ينقصه عددًا من الإصلاحات في المحيط السياسي وكذا الاقتصادي والاجتماعي كون التنمية الشاملة تفضي دومًا إلى موازنة مستديمة بين الأولويات في تلك القطاعات الحيوية على اعتبارها أبعاد عامة لمنظومة الحكامة الناجمة التي تحكمها عددًا من المعايير المرجعية لا تخرج مطلقًا عن تلك الأبعاد وبذلك تكتسب الحكامة معايير ومؤشرات بناء على مدى التقدم والنمو الذي تحرزه الأنظمة الاقتصادية المختلفة في تلك القطاعات الحيوية الهامة؛ لهذا السبب لا يمكن اعتبار وجود معايير للحكامة يمكن وصفها بالمعايير المثالية الثابتة والمطلقة بمعنى آخر إن المؤشرات المرجعية التي تستند عليها معايير

الحكامة وتمنحها طابعها العام لا يمكن حصرها منهجياً نظراً للتوجهات الاقتصادية العالمية التي يحكمها عددًا من المتغيرات منها على سبيل المثال لا الحصر: العولمة وكذا أيضًا صراع المنافسة على الموارد والأسواق ناهيك على التفاصيل الدقيقة المتغيرة التي تنشأ في الأنظمة المختلفة نتيجة للعوامل الداخلية والخارجية التي ترتبط عمومًا بمختلف الجوانب الاقتصادية والسياسة والاجتماعية والبيئة والثقافية... الخ

4. الحكامة الاقتصادية ومنطق العولمة:

شهد عقد السبعينات من القرن العشرين تحولات عديدة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد فواكب ذلك ظهور مصطلح عالمي رافق تلك التحولات أطلق عليه أسم العولمة، حيث اشتدت وتيرة انتشاره وبدأت ملامحه بالوضوح في عقد التسعينات من نفس القرن ولعل بروز هذا المصطلح على أرض الواقع كان نتيجة حتمية للتغيرات الجذرية على مستوى معادلات القوى العالمية الذي تمثل في اختفاء أكبر معسكر سياسي أيديولوجي اقتصادي في العالم وهو الإتحاد السوفيتي صاحبه ترعب الولايات المتحدة هرم المنظومة الدولية وقد تزامن ذلك مع تغيرات سياسية في العديد من الأنظمة السياسية على مستوى العالم إضافة إلى ظهور ثورة علمية وتكنولوجية هائلة في نظم المعلومات والاتصالات وتبادل المعلومات حتى بات العالم برمته مجرد قرية كونية صغيرة، عندها ظهر مفهوم العولمة كتعبير عام عن حجم الاختزال والتقارب الذي يربط كل من كان على ظهر الكرة الأرضية دولاً كانت أو تنظيمات إقليمية أو شركات أم أفراد أو جماعات.

تعتبر العولمة مفهوم مراوغ متعدد الدلالات ومختلف المعاني يتضمن أبعاد مختلفة علمية وأيدلوجية وذلك راجع أساسًا إلى طبيعة الاختلاف العقائدي والأيدلوجي لدى المهتمين بها في الحقول المعرفية المختلفة، بيد أن منظور العولمة في بعدها اقتصادي يتلخص بمجموعة المراحل التي تُمكن من توزيع السلع والخدمات في أسواق عالمية منظمة طبقًا لمعايير عالمية تتبناها أطراف دولية ذات مرجعية منفتحة على المحيط العالمي وتخضع لإستراتيجية صعبة التحديد في مجالها القانوني والاقتصادي والتكنولوجي بحكم تعدد وترابط عناصرها في مختلف العمليات الإنتاجية قبل الإنتاج وبعده، من هذا المنطلق فإن العولمة ببعدها الاقتصادي الضيق ليست سوى عملية اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال لرؤوس الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية الأسواق الحرة مع أنها أوسع من هذا المفهوم.

إن المضمون الاقتصادي للعولمة في عقول العامة لا يتعدى كونه سوى عملية تسهيل انتقال وتبادل القوى العاملة والمعلومات والسلع والخدمات والأموال بين مختلف دول العالم وتخطي الحدود الإقليمية والعمل على اندماج الأسواق في حقل التجارة والاستثمارات المباشرة، بيد أن المضمون الواسع للعولمة في الجانب الاقتصادي يمتلك واقع أكثر حضورًا واكتمالًا مقارنة مع الجوانب الأخرى التي تأتي كصورة متممة لهذا الجانب أو مجرد بعد من أبعاده حيث

يمكن ملاحظة المظاهر الاقتصادية للعمولة بصورة جلية في نمطها الاقتصادي والمتمثلة في تغير شكل وطبيعة التنمية التي كانت تعتمد على تعبئة الفوائض والتمويل الذاتي والتي باتت تركز على مختلف الجوانب المؤثرة على العملية التنموية بشقيها المادي واللامادي وبذلك بيد تحولت إلى تنمية تعتمد في أساسها المادي على الاستثمارات الخارجية والشركات متعددة الجنسيات في ظل تنامي وتيرة التجارة الدولية في السلع والخدمات وكذا التدفقات الاستثمارية المباشرة وعمليات اندماج أسواق السلع والخدمات وكذا رؤوس الأموال بين مختلف الأنظمة الاقتصادية، في حين ركز جانبها اللامادي على الفكر الإنساني بطابعة الثقافي المتنوع.

يعتبر الحديث عن الحكامة الاقتصادية بمعزل عن العمولة يتنافى مع واقعها المتعارف عليه باعتبارها نتيجة حتمية لمختلف تأثيرات التحولات الاقتصادية العالمية التي فرضها واقع العمولة عليها، الأمر الذي جعل منها شرطاً واجب التنفيذ للعديد من الأنظمة الاقتصادية خصوصاً النامية منها كي تستطيع مواجهة التحديات التي ترتبط بوضعها العام وبشروط إمكانية التأهيل والمنافسة العالمية التي يفرضها عليها منطق التنمية الاقتصادية الذاتية، وعليه لا يمكن إغفال دور القطاعات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني كفاعلين استراتيجيين في الوجود الاقتصادي، وعلى هذا الأساس من الضرورة بمكان البحث عن آليات فاعلة للتعاون المشترك بين الدولة وتلك الأطراف بما يتلاءم مع منطق العمولة الاقتصادية العالمية القاضي بضرورة مراجعة وظائف الدولة على نحو إيجابي وتفعيل أدوارها التنموية على كافة المستويات خصوصاً الاقتصادية منها، بيد أن ذلك لا يتحقق إلا من خلال توفير مناخ ملائم للمبادرة تسوده الحرية والإبداع شريطة إصلاح العديد من المنظومات التي تشكل أسس فاعلة في عملية التنمية كمنظومتي التعليم والصحة وكذلك العمل على خلق كفاءات علمية وتكنولوجية قادرة على إرفاد السوق المحلية بالعديد من الكوادر الفنية الماهرة وكذا أيضاً تطبيق سياسات صارمة في الميدان الاقتصادي والنقدي والتجاري تتلاءم مع سياسات المنظمات الدولية في الشأن التجاري ومن الضرورة أيضاً أن تعمل الدولة على إرساء المناخ الملائم للأمن والقضاء الاقتصادي ومحاربة الرشوة والفساد، وكذا أيضاً العمل بحزم على إرساء بيئة جذب استثماري محلي وخارجي باعتبارها عنصراً فاعلاً يقاس من خلاله مدى مجهود الدول في عملية الإصلاح وتصحيح الاختلالات لربح رهانات التنمية الاقتصادية بل أنها باتت في الوقت الحاضر شرطاً تنافسياً مع غيرها من الأنظمة الاقتصادية الأخرى.

إن تبني الدولة لمنظومة إصلاح تنموية شاملة هي جوهر الحكامة الاقتصادية، بيد أن ذلك لا يتأتى، إلا من خلال تصحيح كافة السياسات الاقتصادية والمالية وتحديث مرجعية الدولة بالمستوى الذي يجعل منها نظام فاعل ومؤثر في المجال الاقتصادي يعمل على تنظيم وتوجيه كافة النشاطات النقدية والتجارية والصناعية، كما يساهم في تحفيز الجانب الاستثماري المحلي والخارجي باعتباره شرطاً أساسياً في النهوض بعملية التنمية فكل هذه المعطيات تجعل من الدولة تتماشى مع منطق الليبرالية الجديدة التي تعترف بأولوية مبدأ الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق والتي لا تقلل

من دور وفاعلية القطاع الخاص والمبادرة الحرة في المجال الاقتصادي وبذلك فإن الحكامة الاقتصادية تجعل من الدولة كيان اقتصادي فاعل إلى جانب كونها كيان سياسي له حضوره واستراتيجياته التدييرية في أكثر من مجال مع تركيزها على الإنسان كمحور أساسي وجوهري في عملية البناء الحضاري بمختلف تجلياته، وعلى هذا الأساس فإن ملامح الحكامة الاقتصادية بطابعها الاقتصادي لا تخرج عن إطار المفاهيم الكلية للسياسية الاقتصادية بكافة توجهاتها لكنها مع ذلك أيضًا تستند على طابع المشاركة التنموية المتوازنة للقطاعين العام والخاص وكذا منظمات المجتمع المدني، كما تستند أيضًا إلى المبادئ الكلية المتعارف عليها للحكامة بمفهومها الواسع والقائم على مبدأ احترام سيادة القانون وكذا عنصري المسؤولية والفاعلية لضمان ممارسة الفرد لعملية البناء تلك ومن الضرورة بمكان اتصافها بالقدرة على التقسيم والرؤية الإستراتيجية، إذ أن جميع هذه العناصر تتبلور جميعها وتشكل مظاهر الحكامة بطابعه الاقتصادي الذي تعمل على توجيه مساراته معطيات العولمة الاقتصادية الحديثة.

لقد بات تأثير العولمة في تحديد مسار الحكامة الاقتصادية أمر لا يختلف فيه أثنى كون تحقيق تنمية مجتمعية ناجحة تلي طموحات المواطنين لا بد أن تستند إلى الأسس العامة للحكامة في توجهها الاقتصادي الهادف إلى تجاوز أزمة التدبير بمختلف تجلياتها كنتيجة حتمية فرضتها العولمة الرأسمالية التي أتاحت التنافس بين مختلف الاقتصاديات وجعلت من العالم سوقًا حرة يتنافس فيه الجميع، الأمر الذي استلزم من جميع الأنظمة الاقتصادية في العالم حماية أنفسها من الغرق في ذلك المد من خلال تبني منظومة ناجحة للحكامة الاقتصادية تتواءم مع معطيات العولمة عوضًا عن النأي عنها، وعليه اختلفت الأنظمة الاقتصادية منها في تحديد الكيفية لمواكبة هذا التطور بما يتماشى مع احتياجاتها ومواردها المادية والبشرية .

لقد جعلت العولمة من العالم المترامي حيزًا يشهد اندماجًا منقطع النظير ويتجلى ذلك من خلال حرية التجارة والاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال والقوى العاملة، ومن هنا يمكن وصفها كنتيجة طبيعية للتطور الهائل في منظومة الرأسمالية الصناعية التي يتميز بها العصر الحاضر وهذا هو نفس المفهوم الذي تطلقه المنظمات الدولية عليها كصندوق النقد الدولي الذي يصفها بكونها التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتمه زيادة حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتكنولوجيا وهذا هو جوهر التنمية الشاملة في مفهومها الحديث الذي لا يمكن نكرانه في كل الأحوال والذي لا يقوم إلا من خلال بناء الإنسان قبل كل شيء.

إن الجانب الاقتصادي في إطار العولمة بمضمونها العام يبقى الحيز الأكثر أهمية وهو ما جعل للحكامة بمفهومها الاقتصادي أبعاد أكثر رحابة على الصعيدين المحلي والدولي فالعولمة ليست سوى إجراء من طرف النظام الاقتصادي العالمي يهدف إلى إخضاع العالم برمته إلى سوق واحدة تشجع مجال المنافسة وتتيح للمستهلك إمكانية

المفاضلة بين البدائل في السلع والخدمات، كما أنها تعبر بوضوح على نمو لا مثيل له في القطاع الخاص وتدخل أقل للدولة في الميدان الاقتصادي مع تركيزها على تطوير الفرد، بيد أن ذلك لا يعني تقليص دور الدولة بقدر ما يعني مراجعة هذا الدور، إذ أن التحرير الاقتصادي الذي فرضته العولمة فرض على الدولة مهامًا أكثر أهمية على صعيد إصلاح البنيات المؤسساتية الاقتصادية والقانونية الهادفة إلى توفير المناخ الملائم للاستقطاب الاستثماري الخاص للقيام بعملية التنمية الاقتصادية المنشودة.

5. الخلاصة:

بناء على ما سبق، نستطيع إدراك أن العولمة بطابعها الاقتصادي الحديث فرضت على الأنظمة الاقتصادية في العالم متطلبات جديدة لبناء هيكلها وفقًا لمعايير الحكامة الاقتصادية الدولية، وعليه فإن تحقيق تلك المتطلبات يستلزم بالضرورة إتباع إستراتيجيات فاعلة تعمل على محاربة الفساد واستغلال الموارد، ومن هنا باتت الحكامة الاقتصادية في إطار العولمة واقع موضوعي وسيروعة عمل متكاملة وليست خيارًا تستطيع أن تنأى عنه بعض الأنظمة الاقتصادية بحيث تتمكن من فك ارتباطها بالنظام الاقتصاد العالمي الجديد والعيش بمعزل عن العالم كون ذلك مهمة مستحقة؛ لهذا السبب اتبعت الأنظمة الاقتصادية عمومًا نهجًا تصحيحيًا يقوم على تعزيز مساراتها الاقتصادية بالمستوى الذي يكفل لها القدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي تسيطر عليه ظاهرة الانفتاح وثورة المعلومات وانسياب التدفقات المالية وكذا الاستثمارات القائمة على أساس من الشراكة بين القطاعين الخاص والعام والتي يكون فيها الفرد هو الفاعل الجوهري ومحور عملية التنمية كون كل تلك الأنشطة السالفة الذكر تفقد فاعليتها عند جعل الفرد في المجتمع مجرد هامش في عملية التنمية.

6. الإحالات والمراجع:

- الإدريسي، أحمد، الأركان الأساسية للتدبير، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس - أكادال: المملكة المغربية، 2004م.
- الأطرش، محمد، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، العدد 260، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2000م.
- الدياشي، محمد علي، الحكامة الاقتصادية وأبعادها التكاملية، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، العدد 3، مختبر دراسات التنمية الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة عمار الثليجي: الاغواط. الجزائر، 2018م.
- الشطي، إسماعيل، وآخرون، الفساد والحكم والصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2004.
- القريشي، عبد الواحد، القضاء الإداري ودولة الحق والقانون بالمغرب، الطبعة الأولى، الشركة المغربية لتوزيع الكتاب: الدار البيضاء، 2009م.
- النحال، المصطفى، الحكامة المحلية بين النظرية وإكراهات الواقع، رسالة ماجستير كلية الحقوق: المحمدية، 2007م.

- اليعقوبي، محمد، المبادئ الكبرى للحكامة المحلية، المجلة المغربية للإدارة، عدد9، مطبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع: الرباط 2013م.
- باهي، محمد، تدبير الموارد البشرية للإدارة العمومية، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة: الدار البيضاء، 2002م.
- بدر، حامد أحمد رمضان، إدارة المنظمات، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع: بيروت، 1994م.
- ثابت، أحمد، التعددية السياسية في الوطن العربي تحول مقيد وآفاق عاتمة، مجلة المستقبل العربي، عدد 155، يناير 1992م.
- جعفري، سعيد، الحكامة وأحوالها (مقاربة في المفهوم ورهان الطموح المغربي)، الطبعة الأولى، الشركة المغربية لتوزيع الكتاب-الممر المملوكي في الاحباس: الدار البيضاء، 2010م.
- حركات، محمد، الحكامة الشاملة والتنمية البشرية، الكلية متعددة التخصصات: آسفي - المملكة المغربية، أطار الدرس الافتتاحي للموسم الجامعي 2005-2006م.
- رضا، عبد العال، تنظيم المجتمع اتجاهات ومجالات، نون للدعاية والإعلان والنشر: القاهرة، 1986م.
- سامح، عبد المطلب عامر، إدارة السلوك الإنساني في المنظمات الحديثة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع: القاهرة، 2010م.
- سايح، بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2012-2013م.
- سيلا، محمد، معالم دولة القانون والحق، مجلة الإتحاد الاشتراكي، عدد 6243، 2000م.
- شافي، نادر عبد العزيز، السوق المالية في ظل العولمة الاقتصادية، المؤسسة الحديثة للكتاب: بيروت - لبنان، 2008م.
- صبري، إسماعيل وآخرون، العولمة هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، الطبعة الأولى، جهاد للنشر والتوزيع: القاهرة - مصر، 1999م.
- صبري، عبد الله إسماعيل، الكوكبة الرأسمالية العالمية، مجلة المستقبل العربي، العدد222، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت - لبنان، 1998م.
- عبد السلام، عبد العظيم، القيادة الإدارية ودورها في صنع القرار، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع: بيروت 1995م.
- عبد العزيز، أحمد وآخرون، العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية، مجلة الإدارة والتنمية، العدد86، جامعة البليدة 2 لوينسي علي: عفرون - الجزائر، 2011م.
- عبد الفضيل، محمود، سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية رؤية مستقبلية، دار العين للنشر: القاهرة - مصر، 2012م.
- عطوش، هشام، الحكامة الاقتصادية الثابت والمتغير بعد الحراك المغربي، مطبعة الأمنية - الرباط، 2016م.
- غانم، غالب، مدخل إلى حكم القانون، ندوة حكم القانون: المركز العربي لتطوير حكم القانون بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006م.
- غراي، جون، الفجر الكاذب وأوهام الرأسمالية العالمية، ترجمة: أحمد فؤاد بليح، عالم المعرفة: الكويت - الكويت، 2000م.
- غربي، محمد، العولمة وأثرها على التكامل العربي، ابن النديم للنشر والتوزيع: الجزائر، دار الروافد الثقافية للنشر: بيروت، 2004م.
- كريم، حسن، الحكم الصالح في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد42، 2004م.
- لحرش، كريم، الحكامة الجيدة بالمغرب، الطبعة الأولى، مطبعة طوب بريس: الرباط، 2013م.
- مصطفى، أحمد سيد، إدارة السلوك التنظيمي: رؤية معاصرة لسلوك الناس في العمل، دار المؤلف: القاهرة، 2005م.
- منير، نوري، مقومات مسaire العولمة الاقتصادية للدول العربية، مجلة شمال إفريقيا، العدد الأول، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة حسيبة بوعلي: الشلف - الجزائر، 2004م.
- هانس، بير مارتن وهارالد شومان، فح العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة: الكويت - الكويت، 1998م.